العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

أردوغان يحاول تبرير أطماع تركيا بنفط الصومال

أنقرة - حاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس تبرير أطماعه في احتياطات الطاقة الصومالية بالقول إن مقديشو دعت أنقرة للتنقيب عن النفط في مياهه. وقارن ذلك بالاتفاقية البحرية التي وقعتها بلاده مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا والتي تعرضت لانتقادات دولية شديدة.

واستغلت تركيا حالة الفوضى والصراع السياسي في الصومال لغرس نفوذها الاقتصادي منذ عام 2011 بالتزامن مع تزايد خلافاتها مع الدول الغربية ودول الشرق الأوسط بسبب أجندات أردوغان الداعمة للجماعات الإسلامية المتشددة.

واضطرت أنقرة للبحث عن مناطق نفوذ جديدة، وركزت على الصومال حيث تدفقت الشركات المرتبطة بحكومة حزب العدالة والتنمية عبر تحالفات مع فصائل سياسية وجماعات متشددة محلية ترتبط بأجندات أنقرة.

رجب طيب أردوغان

الصومال عرض علينا التنقيب عن النفط في مياهه الإقليمية

وتعمل أعداد كبيرة من المهندسين الأتراك في تشييد الطرق في الصومال وفي الموانئ، إضافة إلى قيام ضباط أتراك بتدريب جنود صوماليين في إطار جهود بناء الجيش الصومالي.

وقال أردوغان للصحافيين أمس على متن طائرته العائدة من برلين حيث شارك في قمة بشأن ليبيا إن تركيا ستتخذ خطوات في ضوء الدعوة الصومالية لكنه لم يقدم المزيد من التفاصيل.

ونسبت قناة "أن.تي.في" التركية إلى أردوغان قوله إن "هناك عرضا من الصومال. يقولون: هناك نفط في مياهنا وأنتم تقومون بهذه العمليات مع ليبيا وبوسعكم القيام بها هنا أيضا".

وأضاف "هذا مهم جدا بالنسبة لنا... لذلك ستكون هناك خطوات نتخذها في عملياتنا هناك".

وتشير مقارنة أردوغان بين خطط أنقرة للتنقيب عن النفط في المياه الصومالية مع الاتفاق البحري مع الاتفاق الموقع مع حكومة الوفاق الليبية إلى أنها قد تواجه ذات المصير بعد أن تعرضت الاتفاقية مع ليبيا إلى عاصفة من الانتقادات الإقليمية والعالمية، ويبدو أنها ستكون مستحيلة التنفيذ.

وكانت تركيا قد وقعت في نوفمبر اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دوليا، في خطوة أثارت غضب اليونان وقبرص. وتتباين مواقف أثينا وأنقرة إزاء الموارد البحرية قبالة ساحل جزيرة قبرص المنقسمة.

وفجر مؤتمر لندن المنعقد في فبراير الماضي حول نفط الصومال في مياهه الإقليمية الواسعة في المحيط الهندي انقسامات سياسية حادة.

وصدرت في مقديشو تصريحات من أطراف معارضة في البرلمان بشأن مشروعية عقد المؤتمر وتوقيته بحجة أن البرلمان لم يضع حتى الآن تشريعات تنظم استغلال الثروات الطبيعية.

واتهمت الأصوات المعارضة الحكومة باتخاذ خطوات "لبيع النفط الصومالي في مزاد علني" لكن محللين يقولون إن الجهات المعترضة تنتمي إلى مجموعات إسلامية ترتبط بجهات خارجية مثل تركيا، التي تحاول الاستئثار بالمشاريع الاقتصادية في البلاد.

ورفضت الحكومة الصومالية تلك الاتهامات بشدة. وقالت إن المؤتمر يهدف إلى عرض الامتيازات النفطية في البلاد، أمام شركات النفط العالمية بغرض استكشاف فرص تطويرها.

وجرى عقد المؤتمر على مدى يوم واحد بتنظيم الحكومة الصومالية وشركة أسبيكترام البريطانية وبحضور خبراء دوليين وصوماليين إلى جانب شركات تنقيب دولية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى يوسف أحمد، رئيس لجنة البيئة والثروة الطبيعية في مجلس الشعب الصومالي قوله حينها إن ضبابية أجندة المؤتمر "تثير مخاوف استغلال ثروات البلاد بطريقة غير مشروعة".

وأضاف أحمد، الذي قاطع المؤتمر، أن هناك أنباء حول سعي وزارة البترول والثروة المعدنية الصومالية إلى بيع رخص للاستكشاف والتنقيب عن النفط الخام لشركات أجنبية وهو ما يخالف الدستور.

وأشار إلى أن لجنة البيئة والثروة الطبيعية في مجلس الشعب الصومالي (الغرفة الأولى للبرلمان) سوف تتابع النتائج التي سيتمخض عنها مؤتمر لندن لتقييمها والتحرك بناء على ذلك.

وكان وزير البترول والثروة المعدنية عبدالرشيد محمد أحمد قد نفى صحة التقارير، التي أشارت إلى أن الحكومة الصومالية تستعد لبيع الثروة النفطية في البلاد عبر مزاد علني.

واعتبر أن تلك التقارير "ملفقة" وتهدف إلى تأليب الرأي العام في البلاد ضد جهود الحكومة الصومالية الرامية إلى الاستفادة من ثروات البلاد، في تحسين الأوضاع المعيشية وتنمية البنية التحتية التي دمرتها الصراعات المستمرة منذ نحو 3 عقود.

جدل مغربي إسباني بشأن التهريب عبر سبتة ومليلة

الرباط تحرك أوراقا كثيرة مع مدريد بإغلاق جمارك المدينتين

أعباء ثقيلة على الاقتصاد

تصاعد الجدل حول شكاوى حكومتي سبتة ومليلة التابعتين لإسبانيا من عواقب إغلاق المغرب منفذ الجمارك مع المدينتين، والذي تسعى الرباط من خلاله إلى تحريك الكثير من الملفات العالقة مع مدريد بشأن مستقبل المدينتين، اللتين تعتبرهما جزءا من الأراضي المغربية، إضافة إلى مكافحة التهريب.

الرباط - جدد المغرب إصراره على إغلاق منفذ الجمارك البري مع مدينتي سبتة ومليلة شمال البلاد والخاضعتين للسيطرة الإسبانية، مبررا ذلك بمحاولة منع التهريب وإعادة ترتيب اقتصاد الظل.

ولم يتوقف الجدل وردود الفعل المتباينة، منذ إغلاق المغرب لمعبري المدينتين في ديسمبر الماضي، بعد قرار سابق في يوليو 2019 بمنع أي عملية استيراد أو تصدير.

وبالتزامن مع تلك الإجراءات، ناقش البرلمان وحتى مطلع هذا العام، تقريرا يرصد معاناة العاملات في تهريب السلع، قبل أن تصدر لجنة برلمانية توصياتها بخصوص التقرير.

وسيتعرض التقرير لخلفيات اتخاذ السلطات المغربية لقرارها بعد 60 سنة من استمرار الجمارك البرية مفتوحة، دون أن يتوقف ما يصطلح عليه محليا بـ"التهريب المعيشي"، ويتوقف عند ردود الفعل والقراءات المختلفة للإجراءات المغربية.

كما يتوقف التقرير عند ردود الفعل الإسبانية، وقد تحدث عن خسائر محتملة يتكبدها الاقتصاد المحلي في المدينتين.

ويعتقد محمد بن عيسى رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان أن إغلاق المعبرين ظل مطلبا شعبيا منذ سنوات، حين ازدادت المآسي الاجتماعية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى بن عيسى قوله إن تلك المعابر، "هي بوابات الذل والموت، والمستفيد الأكبر منها شبكات التهريب التي تُغرق السوق المغربية بالبضائع المهربة".

وأشار إلى أن التهريب يكبد خزينة الدولة المغربية خسائر سنوية تتراوح بين 500 و700 مليون دولار.

في المقابل، شدد رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان، على أن قرار الإغلاق لم تواكبه عدة بدائل. وقال "نطالب بخلق منطقة تجارية حرة بمدينة الفنيدق المجاورة لسبتة المحتلة".

وأضاف "هناك وضعية اجتماعية لسكان المنطقة، تتطلب بدائل ومجهودا تنمويا كبيرا، والمطلوب خلق تنمية ودعم السياحة المستدامة".

وطيلة سنوات يمتهن مئات المغاربة تهريب السلع من مدينتي سبتة ومليلة إلى باقي المدن المغربية، إذ يعملون على حمل أكياس ضخمة مُحملة بالبضائع الإسبانية فوق ظهورهم.

وكشفت لجنة الخارجية والدفاع الوطني في مجلس النواب المغربي في فبراير الماضي عن تقرير حول المهمة الاستطلاعية إلى معبر سبتة.

وقال التقرير، الذي اختتمت مناقشته بداية الشهر الجاري، "توجد حوالي 3500 امرأة تمتهن التهريب المعيشي بمعبر سبتة، ويوجد أيضا 200 طفل قاصر".

ولفت إلى أن المغربيات الممتهنات للتهريب المعيشي، يعشن وضعا مأساويا، وينمن ليومين وأكثر في العراء. وقال إنهن "يستعملن الحفاظات خوفا من ضياع فرصة العبور إلى سبتة لجلب السلع المهربة".

ويرى عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب المغربي، عبدالله الهامل أن "التهريب الذي ينتشر بالمعبرين له انعكاسات على الاقتصاد الوطني".

وأضاف الهامل، وهو أستاذ بجامعة وجدة في حديث مع الأناضول "بالمقابل نجد سكانا في منطقة مجاورة تستفيد من التهريب المعيشي، ولا تستطيع أن توفر دخلا ماديا آخر إلا من خلاله".

وأكد أنه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية لسكان الشمال، يصعب القول إن إغلاق المعبرين البريين أمام التهريب المعيشي، في مصلحة المواطنين، إلا إذا توفرت شروط معينة.

وفي محاولة مغربية أخرى للنظر في هذه المشكلة، عقدت لجنة الخارجية بمجلس النواب في السابع من هذا الشهر، اجتماعها الأخير، للبت في توصيات التقرير البرلماني، الذي رصد ظروف امتهان المغاربة للتهريب المعيشي شمال البلاد.

وأوصت اللجنة بتضافر الجهود لاسترجاع المدينتين، الواقعتين شمال البلاد.

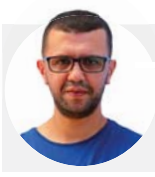

محمد بن عيسى

التهريب يكبد المغرب خسائر تقارب 700 مليون دولار سنويا

وقال يوسف الغربي رئيس اللجنة للأناضول "على مدى سنة كاملة ناقشنا التقرير، مع مختلف المسؤولين الحكوميين".

وأضاف "خلصنا إلى 10 توصيات، سنحيلها على مكتب مجلس النواب، أولاها الدعوة إلى بذل الجهود لاسترجاع المدينتين المحتلتين.. التقرير يوصي أيضا بمحاربة شبكات التهريب، وتجفيف منابعها، حماية للاقتصاد الوطني".

وأحاطت إسبانيا المدينتين بسياج من الأسلاك الشائكة، ويبلغ طوله نحو 6 كلم، وتشكل المدينتان هدفا للمهاجرين أفارقة ينفذون من وقت لآخر عمليات اختراق جماعية للحدود البرية.

وترفض الرباط الاعتراف بشرعية الحكم الإسباني على مدينتي سبتة ومليلة، وتعتبرهما جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي، وتطالب الرباط مدريد بالدخول في مفاوضات مباشرة معها على أمل استرجاع المدينتين.

ولم يتردد المسؤولون الإسبان في التعبير عن غضبهم من الإجراءات المغربية.

وكان خوان خوسي إمبرودا، رئيس الحكومة المحلية لمدينة مليلة، قال الشهر الماضي، إنه "في حالة استمرار قرار إغلاق الجمارك البرية، المفتوحة منذ 50 سنة بطلب مغربي، ستتكبد المدينة خسائر بالملايين".

من جهته، قال خوان فيفاس، رئيس حكومة سبتة، إن ما تعيشه المدينة الخاضعة للنفوذ الإسباني، "خطير جدا"، وهو ما يقتضي "تدخل الحكومة المركزية لمدريد من أجل تدارك الأمر".

واعتبر المسؤول الإسباني في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام الإسبانية الخميس الماضي أن "المدينة لا يمكن أن تصمد أمام الوضع الذي تعيشه المنطقة على المستوى الحدودي".

وتحدثت تقارير إسبانية عن أن قيمة المعاملات التجارية للتهريب المعيشي تبلغ بمدينة مليلة لوحدها أكثر من ملياري يورو.

بريطانيا تبحث عن فرص أفريقية لتخفيف آلام البريكست

38.7 مليار جنيه إسترليني حجم التبادل التجاري السنوي بين الطرفين

وضعت الحكومة البريطانية الشراكة الاقتصادية مع دول أفريقيا على رأس أولوياتها في رحلة ما بعد البريكست، بعقدها قمة الاستثمار البريطانية الأفريقية التي انطلقت الاثنين بلندن في إطار بحثها عن فرص تجارية واستثمارية مع شركاء جدد بعد الطلاق الأوروبي.

لندن - تسعى بريطانيا إلى البحث عن منافذ اقتصادية بديلة من خلال عقد قمة مشتركة مع دول قارة أفريقيا انطلقت في لندن أمس، قبل عشرة أيام من إتمام عملية الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وتهدف القمة الأولى من نوعها بين الطرفين إلى تسليط الضوء على فرص الاستثمار في أفريقيا وتعزيزها، ورفع معدلات الاستثمار البريطاني في القارة الأفريقية.

وتحتاج بريطانيا بعد ماراثون من المفاوضات مع بروكسل استثمر لأكثر من ثلاث سنوات، إلى شركاء جدد وأسواق جديدة لتعزيز نموها المتباطئ.

وتنشط في القارة قوى اقتصادية تقليدية مثل فرنسا والولايات المتحدة، فضلا عن القوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل. ولذلك تسعى بريطانيا للدخول بقوة إلى المشهد الأفريقي.

ويحاول رئيس الوزراء بوريس جونسون من خلال استضافة عدد كبير من قادة أفريقيا تمهيد الطريق لاستثمار كافة الفرص التجارية والاقتصادية بعد البريكست.

وتعهد جونسون خلال افتتاح قمة الاستثمار البريطانية الأفريقية 2020 بأن تركز السياسة البريطانية الجديدة بشأن الهجرة والمزايا التجارية التي ستكون متاحة في بريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقال "انظروا حول العالم اليوم وستدركون بسرعة أن المملكة المتحدة، هي الشريك الأمثل لليوم والمستقبل ولعقود قادمة".

وأشار إلى أن الأفراد القادمين من الدول الأفريقية يمكنهم الاستفادة من نظام الهجرة الجديد، الذي لم يتم الكشف بعدُ عن التغييرات التي سيتم إدخالها عليه.

وقال "سيسرّكم أن تعرفوا أن أمرا سيتغير.. نظام الهجرة لدينا.. نظامنا سيكون أكثر عدلا وسيحقق مساواة أكثر بين جميع أصدقائنا وشركائنا حول العالم، نظامنا سيعامل الناس بنفس الطريقة بغض النظر عن المكان الذي أتوا منه".

وأوضح أنه من خلال وضع الناس قبل جوازات السفر، سنكون قادرين على اجتذاب أفضل المواهب من حول العالم.

وتعهد جونسون بنهج مستدام في ما يتعلق بالتجارة، وأشار إلى أن بلاده أنهت تقريبا استخدام الفحم لتوفير الطاقة وتحولت إلى مصادر صديقة للبيئة بشكل أكبر.

وتعقد القمة على مدار ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من 350 شخصية تمثل مجتمع الأعمال من بريطانيا وأفريقيا، إلى جانب عدد من القادة الأفارقة، والمؤسسات الدولية، ورواد الأعمال الشباب، من أجل إقامة شراكات جديدة.

كما تستعرض القمة الخطوات الواعدة والتدابير المالية التي اتخذتها الحكومات الأفريقية لإبقاء القارة على المسار الصحيح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأعرب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، الذي يعتبر أحد أبرز المشاركين في القمة عن تطلعه لبناء شراكات جادة مع الشركاء الدوليين وعلى رأسهم بريطانيا.

وطالب بتقديم ضمانات استثمارية لتعزيز التبادل التجاري مع أفريقيا، وفتح الأسواق البريطانية أمام منتجات القارة، بالإضافة إلى توفير التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة، والارتقاء بمعدلات الإنتاج الصناعي في القارة.

وقال في كلمته إنه "بعد مرور عام من الجهد على طريق تحقيق أولويات القارة من خلال إرساء الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي الأفريقي، هناك فرص واعدة تجعل من أفريقيا أحد أهم المقاصد الاستثمارية العالمية".

طريقة أخرى للتعامل مع الأزمات

واضاف "كل تلك الخطوات تؤكد أن أفريقيا مستعدة للانفتاح التام للتعامل مع كافة الشركاء ومن بينهم بريطانيا".

وتستهدف أفريقيا تركيز مشاريع البنية التحتية لتحقيق الاندماج القاري خاصة التي تقع ضمن أولويات برنامج تنمية البنية التحتية وعلى رأسها محور القاهرة كيب تاون، إضافة إلى مشروعات الربط عبر خطوط سكك الحديد.

ونسبت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية لمفوضة أفريقيا بوزارة التجارة الدولية بالمملكة المتحدة إيما وايد سميث قولها قبل يوم من انعقاد المؤتمر إن "حجم الاستثمارات البريطانية بالقارة الأفريقية وصل 38.7 مليار جنيه إسترليني".

وأشارت إلى أن قطاع الطاقة يمثل نسبة 7.5 في المئة من الاستثمارات البريطانية.

ووفقا للصحيفة، فإن الحكومة البريطانية عينت العام الماضي حوالي 400 موظف في مناصب التجارة والأمن والتنمية عبر شبكتها الدبلوماسية الأفريقية.